

وصاحب روض القرطاس في إحدى رواياته يذهبون إلى أن المهدي لم يستخلف أحداً ولكن أصحابه قدموا عبد المؤمن لأن المهدي كان ميالاً له، وقد قدمه في الصلاة في أثناء مرضه⁽¹⁾.

الرواية الأخيرة هي الراجحة لجملة من الحجج:

أولاً: أن عبد الواحد المراكشي في روايته هذه يناقض ما ذهب إليه في موضع سابق إذ يقول عن بيعة عبد المؤمن «وكان الذين سعوا في تقديمه وهينوا ذلك له ثلاثة، وهم من أهل الجماعة...»⁽²⁾ فكيف يوصي المهدي لعبد المؤمن ويحضر أهل الحل والعقد من الموحدين من أهل الجماعة وأهل خمسين ويحتاج عبد المؤمن بعد ذلك إلى تمهيد؟ اللهم إلا إذا كان المهدي أشار بإشارات غير قاطعة، فأصبحت مجال خلاف وتأويل وهذا ما يؤيد الرواية الأخيرة ويرجحها.

ثانياً: لو أوصى المهدي لعبد المؤمن لحرص مؤرخو الدولة الموحدية على ذكر تلك الوصية، لا سيما البيهقي المؤرخ المعاصر للحدث. ويبدو أن الأمر مختلف عما ذكره المراكشي، فلهذا جاءت روايات مؤرخي الدولة عامة لا تنفي القضية ولا تثبتها، إرضاء لبني عبد المؤمن الذين حرصوا على جعل خلافتهم امتداداً للمهدي بوصية منه⁽³⁾.

ثالثاً: إن كتم الوفاة وبيعة عبد المؤمن بيعة سر يبعثان على الظن أن هناك خلافاً بين الموحدين فيمن يخلف ابن تومرت، وهذا ما تقول به إحدى روايات صاحب روض القرطاس. تقول الرواية: «لما مات المهدي تشوف كل من أهل العشرة والخمسين للأمر، وأحببت كل قبيلة أن يكون الأمر لها، وتنافسوا...»

(1) وفيات الأعيان ج 2 ص 403، الحلل الموشية ص 118، روض القرطاس ص 116-117، 119، 120.

(2) المعجب ص 194.

(3) روض القرطاس ص 119، وسنجد كثيراً من الشواهد في حديثنا عن نظرة الموحدين للخلافة.

فخافوا الاختلاف وقدموا عبد المؤمن لكونه غريباً بينهم⁽¹⁾.

رابعاً: إن عدم الاستخلاف يتلاءم مع النهج الذي سار عليه ابن تومرت في كثير من تصرفاته، فقد سبقت الإشارة في غير موضع من هذه الدراسة إلى أن ابن تومرت كان كثير التأسي بأفعال الرسول ﷺ، فقد توفي الرسول ﷺ ولم يستخلف أحداً، ولكنه قدم أبا بكر على الصلاة. أليس من الجائز أن ابن تومرت قد حذا حذوه في أمر خلافته؟.

هنا الأسباب ترجح أن ابن تومرت كان يختص عبد المؤمن أكثر من غيره بالتعظيم، وخاصة بعد مقتل البشير في واقعة البحيرة، ولما مرض قدمه للصلاة نيابة عنه. فلما توفي المهدي ولم يستخلف أحداً، واختلف أهل الجماعة وأهل خمسين، رأوا أن يقدموا عبد المؤمن لغربته فيهم، ورضى المهدي عنه. ويبدو أن العناصر التي تشوفت للأمر رضيت بهذا الوضع حتى تحين الفرصة المناسبة لينالوا ما فاتهم. ولهذا لم يشيروا مشاكل لعبد المؤمن طوال فترة البيعة الخاصة وطالما لم يطلب بيعة عامة. ويدلنا على ذلك أن عبد المؤمن لم يتلقب بالخلافة أو إمرة المؤمنين إلا لما بويع البيعة العامة سنة 527 / 1133⁽²⁾ وبعدها ثار عليه أحد أهل الجماعة وهو ابن ملوية⁽³⁾، وبعد عامين حاول أشياخ هرغة اغتيال عبد المؤمن⁽⁴⁾.

إن الربط بين إعلان الوفاة والبيعة العامة أمر يصعب تصديقه، ولا سيما وأن البيعة العامة قد تمت بعد ثلاث سنوات من وفاة المهدي، ولهذا فالأظهر ما تذكره رواية صاحب الحلل من أن إعلان الوفاة تم في عام الوفاة ذاته⁽⁵⁾، بعد أن

(1) روض القرطاس ص 119.

(2) وفيات الأعيان ج 2 ص 403، روض القرطاس ص 122، العبر ج 1 ص 412.

(3) أخبار المهدي ص 81.

(4) نظم الجمان ص 213.

(5) الحلل الموشية ص 118 بينما يجعله البيهقي وابن خلدون ثلاث سنين (أخبار المهدي ص

81، العبر ج 6 ص 472)، وابن القطان خمس سنين (نظم الجمان ص 168، 209)، وصاحب روض القرطاس ستين (روض القرطاس ص 121).

اتفق أعيان الموحدين على عبد المؤمن وبايعوه بيعة خاصة. وربما جاء الخلط عند الرواة بين الأمرين لأن أشياخ الموحدين الذين قاموا بإعلان البيعة العامة ذكروا عموم الموحدين بوفاة المهدي حتى أبكوا الناس⁽¹⁾، فأصبحت مناسبة يؤرخ بها.

والسؤال لِمَ تأخرت البيعة العامة ثلاث سنين؟ سبق التنويه بشخصية عبد المؤمن وما يتمتع به من ذكاء وقوة شخصية تجلت في تغييره لتنظيمات الموحدين، ومنهجه المتدرج البطيء في ذلك. فالرجل كان يعرف البيئة التي يعيش فيها، والرجال الذين يتعامل معهم، وكان لا يستعجل الأمور. وهنا وفي بداية صعوده سلم الخلافة يبدو أنه لم يتعجل، فبعد البيعة الخاصة عكف على كسب قلوب الموحدين فتألفهم⁽²⁾، وأعاد الثقة إلى نفوسهم بعد هزيمة البحيرة ووفاة المهدي، فانتصر على جيوش مرابطية⁽³⁾. ويبدو أنه لم يقدم على البيعة العامة إلا بعد أن كسب هتاتة وأهل تينملل إلى صفه، وهما المجموعتان الغالبتان في هيئات الموحدين القيادية⁽⁴⁾. ومما يؤكد ذلك أن المجموعتين ظلتا العنصر الغالب من دون سائر الموحدين في جميع أعمال الدولة. ولا غرابة بعد هذا أن يؤخر عبد المؤمن البيعة العامة حتى يهيء الجو المناسب لها، وقد أثبتت الأحداث بعد نظره إذ بالرغم من ذلك خرج عليه بعض الناس ولا سيما هرغة قبيلة المهدي.

(1) أنظر أحداث البيعة في أخبار المهدي ص 85.

(2) الكامل ج 10 ص 578.

(3) البيان المغرب (ط. دار الثقافة) ج 4، ص 85.

(4) ذكر ابن الأثير أن بيعة عبد المؤمن تمت باتفاق بينه وبين عمر الهتاتي على أن يلي الهتاتي الأمر بعده (الكامل ج 11 ص 211، نهاية الأرب ص 207-208) وردّ هوسي هذه الرواية واعتبرها من صنع الحفصيين تبريراً لاستقلالهم بتونس ولا نستطيع أن نساير هوسي قوله لأن ابن الأثير توفي في وقت بدأ فيه الحفصيون يسيرون نحو الاستقلال ولم يكتمل بعد، والواقع أن ارتباط هتاتة الوثيق ببني عبد المؤمن لا يمكن أن يكون عرضاً وبدون تخطيط من الطرفين.

على ضوء هذا التمييز بين البيعة الخاصة والبيعة العامة يمكن فهم اختلاف الروايات في أسماء من قام بأمر بيعة عبد المؤمن، إذ ربما نسبت رواية أهل هذه البيعة إلى تلك، وفي ضوء المعلومات المتوفرة يصعب الفصل برأي قاطع في أسماء الأشخاص. فالبيعة الخاصة تمت في نطاق أهل الدار في رواية ابن القطان⁽¹⁾، وفي إطار أهل الجماعة في رواية الحل⁽²⁾، وفي اجتماع أهل الجماعة وأهل خمسين في رواية روض القرطاس⁽³⁾، ولكن كل هذه الروايات تشير إلى أن الأمر تم على يد كبار أشياخ الموحدين.

أما البيعة العامة فقد تولّاها رجال من أهل الجماعة وأهل خمسين، على اختلاف في أسمائهم بين الروايات، ثم وافقهم سائر الموحدين⁽⁴⁾.

ويلاحظ أن المبررات التي أعطيت لاستخلاف عبد المؤمن هي تمتعه بصفات العلم والدين والحزم والشجاعة وحسن السياسة والسبق والفضل وميل المهدي إليه واستخلافه له في الصلاة ولكونه غريباً عن المصامدة⁽⁵⁾. وواضح أنه باستثناء شرط الغربة عن المصامدة، وهو شرط ظرفي، فإن ما اشترط في خلافة عبد المؤمن من شروط هي ما يشترطه أهل السنة في خلفائهم باستثناء شرط القرشية، هذا وسيرد تفصيل القول فيه بعد قليل⁽⁶⁾.

أما عن سلطات الخليفة في هذا الطور فليس من المتوقع أن تكون مطلقة، فقد كان بقية أهل الجماعة وأهل خمسين إلى جانب عبد المؤمن ولا يقطع رأياً بدون مشورتهم. وقد سبقت الإشارة في الفصل الفائت إلى هذا الموضوع. ولكن مع تغيير وتبديل تنظيمات الموحدين بدأ عبد المؤمن يباشر سلطات مطلقة

(1) نظم الجمان ص 130.

(2) الحل الموشية ص 118.

(3) روض القرطاس ص 119.

(4) أخبار المهدي ص 85، المعجب ص 194، العبر ج 6 ص 472.

(5) روض القرطاس ص 116-117، 119، 120-121، الحل الموشية ص 118.

(6) قابل هذا بما في الأحكام السلطانية ص 5-21، العبر ج 1 ص 346-352.

تجلت في رسالته التي أرسلها إلى الولايات عام 543 / 1148 بعد استقرار الملك
له⁽¹⁾.

التحول إلى الوراثة في الخلافة:

يبدو أن عبد المؤمن كان يفكر في تحويل الخلافة إلى ملك وراثي قبل أن
يقضي على دولة المرابطين، فقد عمل على تقليص نفوذ تنظيمات الموحدين الحزبية
وهو لا يزال في معاركه مع المرابطين، وسعى لضم منطقة تلمسان موطن قبيلته
قبل أن يفتح المغرب الأقصى، ولما «وحد» أخوه إبراهيم سنة 539 / 1145 رفعه
إلى منزلة بقية أهل الجماعة وأبنائهم حتى تدمر أحدهم وقتل إبراهيم⁽²⁾.

ولكن عبد المؤمن لم يفصح عن هذه الرغبة لأحد من خاصته، فقد كانت
طبيعة عبد المؤمن عدم التحدث بما ينوي أن يفعله، وأن يترك ما يريده ليأتي من
غيره بعد أن يمهد هو الطريق أمامه، وعندما يحدث الأمر لا يذكر أن هذه كانت
رغبته⁽³⁾.

ولا يتوقع من عبد المؤمن أن يثير قضية ولاية العهد في مرحلة تأسيس
الدولة، إذ لم تكن سلطاته مطلقة، ولا يمكن أن يثير خلافاً يفتت وحدة
الموحدين وهم في أشد حالات الصراع مع المرابطين، ولا سيما وأن بعض
الأشياخ كانوا يطمحون في تولي الأمر من بعده، ولعل هذا ما يفسر حرص عبد
المؤمن أن تتم ولاية العهد لابنه محمد باتفاق الأشياخ، وأن يقوم أبو حفص عمر
الهناتاي بمراسيمها⁽⁴⁾. ولما فتحت مراكش كان عبد المؤمن مشغولاً بتأمين

(1) راجع الرسالة في نظم الجمان ص 150-167.

(2) أخبار المهدي ص 93.

(3) لعل خير ما يمثل هذا الرأي هو النهج الذي اتبعه في عمليات تغيير تنظيمات الموحدين
(راجع الفصل السابق) ويتضح هذا الأسلوب في الطريقة التي ولى بها أبناءه ولايات
الدولة (راجع الفصل الخامس: فقرة الولاية) ويبرز بصورة أوضح في خطته العسكرية
حيث يجعل تسيير الحملة وكأنه بإرادة أشياخ الموحدين (راجع الفصل السابع).

(4) رسائل موحدي ص 58، 60، الكامل ج 11 ص 211، نهاية الأرب ص 207-208.

الوضع الجديد بالقضاء على الانتفاضات القبلية، وتوسيع رقعة الدولة في
المغرب الأوسط والأندلس، وتنظيم إدارة الدولة الجديدة. وشغلته هذه المسائل
عن غيرها.

ولكن بعد أن توسعت رقعة الدولة ودخلت عناصر كثيرة من غير المصامدة
في «التوحيد» الذي أصبح مفهومه سياسياً تغير ميزان القوة في الدولة، فلم يصبح
المصامدة وحدهم أهل الرأي في الدولة الجديدة، ويبدو أن القبائل المصمودية
التي قام عليها أمر الموحدين أول الأمر كانت تخشى غلبة العناصر الجديدة،
وأغلب الظن أن عبد المؤمن كان يشعر بهذا الصراع الخفي واستغله في تحويل
الخلافة إلى حكم وراثي. يروي ابن الأثير - وهو أوفى مصدر في مسألة ولاية عهد عبد
المؤمن لابنه - أن عبد المؤمن أوعز للقبائل «الشرقية» - عربية وصنهاجية - أن
تطلب ولاية العهد لابنه أبي عبد الله محمد⁽¹⁾. وهناك رسالة رسمية صادرة عن
عبد المؤمن في هذه القضية تبين أن الأمر قد تم بطلب من القبائل «الشرقية»
عربية وصنهاجية، وبموافقة الموحدين عامة ولا سيما أشياخهم، ولم يكن الأمر
في نفسه ولم يسع إليه⁽²⁾.

إن الروايتين تتفقان على أن الأمر قد تم بطلب من القبائل «الشرقية»، ولا
يتوقع أن يفصح عبد المؤمن عن إعازته لتلك القبائل، فولى عبد المؤمن عهده
لابنه أبي عبد الله محمد في سلا عام 549 / 1155⁽³⁾ في ظروف مواتية، وذلك
عقب ثورة من هرغة وبعض رجال من أهل تينملل قادها أخوا المهدي عيسى
وعبد العزيز في أواخر 548 / 1154، وقد كانت تلك الثورة حلقة في سلسلة
طويلة من انتفاضات هرغة⁽⁴⁾. ويبدو أن محاولات هرغة تلك دفعت عبد المؤمن
بعد أن ركز حكمه، إلى التعجيل بولاية عهده إلى ابنه حفظاً لوحدة الموحدين،

(1) الكامل ج 11 ص 211، نهاية الأرب ص 207-208.

(2) رسائل موحدي ص 57-59.

(3) أخبار المهدي ص 118، روض القرطاس ص 126.

(4) رسائل موحدي ص 39-43، أخبار المهدي ص 116، البيان المغرب ج 3 ص 29.

ولكيلا يحدث انقسام بينهم بعد وفاته، وقد أشار إلى ذلك في رسالته إلى الولايات إذ قال: «واتفقت الكلمة من جميعهم أن في ذلك من تجديد أمر الإمام المهدي - رضي الله عنه - وتقويته... ما لا يجوز تأخير... وأن فيه من إبقاء الأمر في نصابه وإتيان الحق من أبوابه... وقطع كل منافق مرتاب عن أسباب نفاقه وارتبابه، والنظر فيما يجمع كلمة الموحدين ويضم شمل المؤمنين»⁽¹⁾.

وأغلب الظن أن عبد المؤمن كان يعلم خطورة الخطوة التي أقدم عليها، فلهذا حرص على التأكيد بأن الأمر لم يكن برأيه وليس له في نفسه منه عزم سابق ولا نظر لاحق. وكان لا يدع فرصة دون الإشارة إلى هذا الموقف⁽²⁾. وبالرغم من تحولات عبد المؤمن فقد ثار أخوا المهدي عيسى وعبد العزيز مطالبين بالأمر لأنهم قرابة المهدي، ولكن عبد المؤمن كان يرى أن قرابة المهدي لا تثبت حقاً وإنما اتباع أمر المهدي هو أساس الأمر⁽³⁾. ويبدو أن محاولاتهم لم تنجح بالقضاء على ثورتهم عقب إعلان ولاية العهد، وقتل رؤوس الثورة، فقد حاولت هرة اغتيال عبد المؤمن وهو عائداً من غزو تونس عام 555 / 1160⁽⁴⁾. فاضطر لاستجلاب قبيلته كومية من أحواز تلمسان وأسكنها حضرته لتسند ظهره (556 / 1161)⁽⁵⁾.

والظاهر أن بقية الموحدين لم يرضوا عن الفكرة الوراثية إذ أن عبد المؤمن خرج إلى بلاد المصامدة وزارهم في مواطنهم قبيلًا قبيلًا، وأجزل لهم العطاء⁽⁶⁾.

(1) رسائل موحدية ص 59.

(2) لقد أكد عبد المؤمن على ذلك في رسالة بعثها إلى الولايات عام 551 / 1157 أنظر رسائل موحدية ص 62.

(3) المصدر ذاته ص 41-44.

(4) المعجب ص 233-234 بينما يردها صاحب روض القرطاس (ص 130) إلى طول غيبة الجند ولم نجد ما يؤكد روايته.

(5) روض القرطاس ص 131.

(6) رسائل موحدية ص 82-93.

فربما سخطوا في بداية الأمر فأرضاهم بالأموال إذ لم يرو أن قبيلة من المصامدة سوى هرة قد خرجت عليه بعد ذلك.

وهكذا فإن الدولة التي قامت على الفكرة الدينية في بداية أمرها، واتخذت الشورى وسيلة إلى تعيين حاكمها، تغيرت إلى دولة الوراثة ولكنها أبقت على الفكرة المهدية كشعار لها. وبالرغم من أن حركة الموحدين في بداية أمرها اعترفت بالوجود القبلي وحاولت أن تذيبه في بوتقة أكبر مع المحافظة عليه اضطرت في سبيل دعم سلطان الحاكم إلى اللجوء إلى القبيلة التي لم يجد عبد المؤمن من ملجأ منها إلا إليها.

نظرة الموحدين إلى الخلافة:

لم يعترف الموحدون بوجود خلافة أو إمامة للمسلمين قبل خلافتهم إلا خلافة الخلفاء الراشدين إذ كانت العقيدة سليمة وكان هوى الناس وفق هوى الله ورسوله، ومن بعد ذاك ضل الناس، حتى جاء المهدي ابن تومرت لينقذهم من الجهالة، ويقودهم من الظلمات إلى النور⁽¹⁾. وإذن فلا مجتمع للمؤمنين إلا مجتمع الموحدين، ولا أمير إلا أميرهم. وأمير «المؤمنين» الموحدي هو خليفة للإمام المهدي⁽²⁾، وهو إمام لأنه وارث لسلطته⁽³⁾، فلا فرق بين المهدي والخليفة القائم بأمره من بعده⁽⁴⁾.

ومنذ أن جعل عبد المؤمن الخلافة وراثية في عقبه، كان من الضروري أن تصنف المبررات الدينية التي تثبت شرعية حكمهم في نظر رعيته، وقد كانت الرعية صنفين من الناس: صنف آمن بالمهدية التومرتية وقاتل في سبيلها حتى

(1) راجع أعز ما يطلب ص 248-250.

(2) كان الموحدون يؤكدون على هذا في جميع مكاتباتهم الرسمية، (راجع صدر كل رسالة وردت في رسائل موحدية) ويذكرونه في الخطبة (المعجب 344، نظم الجمان ص 141-142)

(3) المعجب ص 344.

(4) نظم الجمان ص 71، 73.

فرض سلطانها، وصنف خضع لسلطة الدولة عن كره، وأظهر الإيمان بالمهديية اتقاء البطش، فالمبررات يجب أن يراعى فيها وضع الفريقين، فلهذا جاءت تدور في محورين: الحرص على ربط الخلافة بابن تومرت خاصة والتراث النبوي عامة.

فقد أكد بنو عبد المؤمن أن خلافتهم إنما كانت بوصية المهدي لعبد المؤمن ونقل المهدي إليه علمه الذي ورثه عن الغزالي⁽¹⁾، وقد كان ذلك العلم في كتاب نص فيه على خلافة عبد المؤمن⁽²⁾، وخلافة عبد المؤمن وأنجاله ليست باختيار من المهدي وإنما هي بتوجيه من الله. ونسج مؤرخو الدولة الموحدية قصصاً في أمر اللقاء بين ابن تومرت وعبد المؤمن كلها تقود إلى هذه النتيجة وهي كرامات للخليفة الإمام⁽³⁾. وليؤكدوا أن خلافتهم هي أمر الله الذي لا راد له صنفوا الأحاديث النبوية، والآثار⁽⁴⁾ القديمة وصنفوا الرؤى⁽⁵⁾، وأنطقوا الطير⁽⁶⁾. وعلى هذا فلا خليفة للمهدي غيرهم ولا وال إلا من ولوه⁽⁷⁾.

ولعل أهم مبرر هو النسب القرشي إذ كيف يرث المهدي الذي من عترة النبي رجل بربري؟ وكيف يدعي الخلافة رجل غير قرشي؟ فإن استطاع ابن تومرت أن يتخذ نسباً فاطمياً فخلفاؤه ويدهم زمام السلطة لن يعوزهم ذلك، فمع أن نسبتهم البربرية ثابتة في كومية فقد ادعوا نسباً قرشياً جاء في بعض الروايات علوياً، ويبدو أن النسبة العلوية هي التي كانوا يقرونها وحرصوا على تثبيتها في

(1) روض القرطاس ص 116.

(2) وفيات الأعيان ج 2 ص 404.

(3) أخبار المهدي ص 53-57، المعجب ص 180، نظم الجمان ص 130، 141-149.

(4) راجع هذه الأحاديث والآثار في نظم الجمان ص 71، ص 141-142.

(5) أنظر المعجب ص 182-183، وفيات الأعيان ج 2 ص 402-403، الإحاطة ج 1 ص 407.

(6) أنظر قصة الطائر والأسد في روض القرطاس ص 119-120 ونفح الطيب (ط. محي الدين)، ج 2 ص 101 وقد جاءت في الأول مع عبد المؤمن وفي الثاني مع المنصور وأرجح رواية النفح لأنها جاءت عن ابن حمويه الذي عاصر الحدث.

(7) نظم الجمان ص 71، 73.

نفوس الناس فذكروها في الخطبة⁽¹⁾. وقد كان عبد المؤمن نفسه يعلم شك الناس في نسبته العربية فضلاً عن العلوية فكلما ذكرت كومية بحضرته كان يقول: «لست منهم وإنما نحن لقيس عيلان بن مضر... ولكومية علينا حق الولادة بينهم والمنشأ فيهم، وهم الأخوال»⁽²⁾.

وقد أنكر هذه النسبة عدد من خاصة الخلفاء فعوقبوا على إنكارهم⁽³⁾. ولا ريب في أن النسبة القرشية لها أهمية خاصة عند جمهور السنة الذين كانوا أهل المذهب الغالب في المغرب الكبير.

وليؤكد الخلفاء هذه النظرة الدينية المهدوية لخلافتهم كانوا يقومون بزيارة قبر المهدي، في كثير من المناسبات ولا سيما قبل الغزو. واحتل الجهاد في دولتهم في طور ازدهارها المكان البارز، وكان الطابع الديني هو الغالب على دولتهم ونتيجة لنظرتهم في الخلافة فقد اتخذوا جميع الألقاب المعروفة الدالة على الطابع الديني المهدوي.

ألقاب الخلافة:

اتخذ خلفاء الموحدين لقب «أمير المؤمنين» و«الخليفة» و«الإمام» ويقول المراكشي أن عبد المؤمن اتخذ لقب أمير المؤمنين في حياة المهدي لما بعثه على رأس الجيش يوم البحيرة (524 / 1130) وقد لقبه المهدي بذلك⁽⁴⁾. وهذه رواية ضعيفة إذ الثابت أن قائد ذلك الجيش كان البشير الوانشريسي، وحتى ذلك

(1) المعجب 197، 344 وعن نسب عبد المؤمن راجع أخبار المهدي ص 21-22، المعجب ص 197، البيان المغرب ج 3 ص 56، الحلل المشوية ص 117، روض القرطاس ص 119، الإحاطة ج 1 ص 417.

(2) المعجب ص 197.

(3) من أمثلة ما يرويه المراكشي في أسباب محنة الفيلسوف ابن رشد إذ كتب في إحدى تواليقه «ملك البربر» (المعجب 305) وما يرويه ابن خلكان عن الشاعر الكوراني الذي تعجب أن يكون الخليفة من كومية (وفيات ج 6 ص 136-137).

(4) المعجب ص 192.

الحين كان البشير الرجل الثاني في الحركة الموحدية، ولم يحتل عبد المؤمن المرتبة الثانية إلا لما قتل البشير في تلك الواقعة⁽¹⁾. وهناك روايات تؤكد أن عبد المؤمن اتخذ لقب أمير المؤمنين بعد أن بويع البيعة العامة سنة 527 / 1133⁽²⁾، ويبدو أن هذا أصبح تقليداً عند الموحيدين إذ أن يوسف بن عبد المؤمن ثم ابنه المنصور لم يتخذوا لقب أمير المؤمنين بعد البيعة الخاصة، وانتظروا حتى أجمع عليهما الناس⁽³⁾.

ولقد كان لقب أمير المؤمنين حيباً إلى نفوس الخلفاء الموحيدين فنقشوه في خاتمهم وسيفهم⁽⁴⁾. ويبدو أن اتخاذ اللقب كان اقتداءً بفعل عمر بن الخطاب⁽⁵⁾، ولا سيما وأنه اصطلاح يمكن أن يفرق على أساسه بين المؤمن والمسلم استرشاداً بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ: آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾⁽⁶⁾ والموحدون جعلوا أنفسهم المؤمنين. ولعل من أسباب عدم استجابة المنصور إلى استنجد صلاح الدين الأيوبي عدم مخاطبة الأمير الأيوبي الخليفة الموحيدي بإمرة المؤمنين⁽⁷⁾.

وإلى جانب لقب أمير المؤمنين تلقب بنو عبد المؤمن بالخلفاء. ويعنون بهذا اللقب الخلافة عن المهدي⁽⁸⁾. فلما أسقط المأمون رسوم المهديّة، لم يظهر هذا اللقب في مكاتباتهم الرسمية، واقتصر المأمون ثم الرشيد في أول

(1) وفيات الأعيان ج 2 ص 406، روض القرطاس ص 122 وص 176، العبر ج 1 ص 412.

(2) روض القرطاس ص 131.

(3) رسائل موحدية ص 158، الكامل ج 11 ص 291-292، البيان المغرب ج 3 ص 73،

141-143، روض القرطاس ص 136-137، نهاية الأرب ص 217.

(4) المن بالإمامة ص 352، البيان المغرب ج 3 ص 75، 141.

(5) المن بالإمامة ص 341.

(6) سورة الحجرات: آية 14.

(7) الروضتين ج 2 ص 174-176.

(8) رسائل موحدية ص 162.

عهده على لقب أمير المؤمنين⁽¹⁾. وباستثناء هذه الفترة القصيرة لا تجد رسالة رسمية إلا وجاء لقب الخليفة فيها مرادفاً للقب أمير المؤمنين، الأمر الذي يبعث على الظن بأن خلفاء الموحيدين قصدوا التمييز بين المعنيين المختلفين اللذين يدل عليهما اللقبان. وقد كان لقب «خليفة» كثيراً ما يتردد في مدائح الشعراء⁽²⁾.

ولقد استعمل الموحدون في رسائلهم الرسمية لقباً ثالثاً هو «الإمام»⁽³⁾ وقد تردد في مدائح الشعراء أيضاً⁽⁴⁾. وواضح أن لقب «إمام» قصد منه التأكيد على إرث المهدي، والإمامة أهم أركان المهديّة، ولكن الخلفاء الموحيدين لم يدعوا العصمة التي ظلت صفة ملازمة للقب المهدي.

وإلى جانب هذه الألقاب الرسمية استعملت ألقاب تدل على التجلّة والاحترام مثل «سيدنا» و «مولانا» و «الحضرة الشريفة» وقد وردت في بعض الرسائل الرسمية ولكنها تكثر في المخاطبات الشفهية⁽⁵⁾. وقد يلقب خليفة بلقبين أو أكثر وكثيراً ما وردت كل هذه الألقاب في مخاطبة واحدة إلى الخلفاء تشريفاً وتعظيماً⁽⁶⁾.

وابتداء من خلافة المنصور اتخذ الخلفاء لقباً يُضاف إلى اسمهم ويشتمل على كلمة الله مثل المنصور بالله والناصر لله والمنتصر بالله... إلخ. وتلقب علي بن المأمون وأبو العلاء إدريس بلقبين⁽⁷⁾، وهما من أواخر الخلفاء، وقد أكثر الخلفاء من الألقاب في مكاتباتهم في طور الانحلال⁽⁸⁾. وواضح أن الألقاب

(1) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 287، الحلل الموشية ص 137.

(2) المعجب ص 216، نظم الجمان ص 134.

(3) رسائل موحدية ص 162، البيان المغرب ج 3 ص 263.

(4) المن بالإمامة ص 240، 247.

(5) المن بالإمامة ص 242، 246، البيان المغرب ج 3 ص 268. الحلل الموشية ص 137.

(6) المن بالإمامة ص 340-341، نظم الجمان ص 130.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 358، 454، الحلل الموشية ص 141، روض القرطاس ص 171.

(8) أنظر مثلاً الرسائل اللتين أوردهما ابن عذاري في البيان المغرب ج 3 ص 278، 287.

جاءت متلائمة مع الفكرة المهدية وقصدوا منها التنبيه على سلطة الخلفاء كما أرادوا بها التذكير بالمظهر الديني للحكم.

شارات الخلافة:

تميّزت خلافة الموحدين عن غيرها من الدول الخلافية بأمرين. فقد اتخذوا منذ أيام ابن تومرت البياض شعاراً لدولتهم فقد كان يتقدم جيوشهم لواء أبيض واستمر هذا التقليد حتى نهاية دولتهم⁽¹⁾. الأمر الثاني هو أمر سياسي إذ جعلوا رمز الاعتراف بالمهدية التومرتية ذكر اسم المهدي في الخطبة، ونقش اسمه في السكة، والترضي عنه في المكاتبات الرسمية، والمناداة للصلاة بالبربرية عقب الأذان. ولما أسقط المأمون هذه الرسوم اعتبره أشياخ الموحدين مارقاً، فحاربوه ورفضوا التعاون مع خلفه حتى أعاد تلك الرسوم⁽²⁾.

باستثناء هذين الأمرين لم تختلف شارات الخلافة الموحدية عن سائر شارات الدول الخلافية الأخرى. فالخلفية القائم بالأمر يذكر في الخطبة وينقش اسمه في السكة ويشرك فيهما ولي عهده⁽³⁾. ويقول ابن خلدون أن الموحدين لم يتخذوا الطراز شارة لهم⁽⁴⁾، وهذا قول لا ينطبق على الخلافة منذ أيام المنصور، لأن الخليفة اتخذ في هذا العهد لباساً خاصاً من الغفائر الزيبية والبرانيس المسكية، وقد أنكر على بعض القراية لبس هذا اللباس المختص بالخليفة⁽⁵⁾. ومنذ أيام عبد المؤمن وقبل فتح مراكش⁽⁶⁾ كان الخلفاء يتميزون في حالة السفر فاتخذوا قبة حمراء ولا يشركهم أحد في ذلك اللون واستمر هذا التقليد حتى

(1) أخبار المهدي ص 75، المن بالإمامة ص 438.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 267-268، 305، روض القرطاس ص 167-168، العبر ج 6 ص

530، 533، الإحاطة ج 1 ص 419-420 غير أن ابن الخطيب ينفرد بالقول بأن المهدي كان يذكر في الأذان ولم نجد ما يؤيد ذلك.

(3) رسائل موحدية ص 163، روض القرطاس ص 132، العبر ج 6 ص 130.

(4) العبر ج 1 ص 483.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 159.

(6) أخبار المهدي ص 102.

سقوط الدولة⁽¹⁾. وفي عصر المنصور اتخذت المقصورة⁽²⁾. فعصر المنصور يمثل بداية تحول الدولة في رسومها من البساطة إلى التعقيد.

شروط الخلافة:

في دور الحكم الوراثي اشترط أن يكون الخليفة من أسرة بني عبد المؤمن، مؤمناً بالمهدية فلهذا حارب أشياخ الموحدين المأمون ثم الرشيد في بداية أمره، ولم يقرؤا خلافتها حتى أعاد الرشيد رسوم المهدية. وقد حاول عبد المؤمن أن يجعل الكفاية والصلاح من شروط الخلافة فعزل ابنه محمداً عن ولاية العهد عام 558 / 1162، لأنه ثبت عنده أن محمداً قد شرب الخمر وسيرته الخاصة غير حميدة⁽³⁾. ولكن الكفاية والصلاح لم يشترطا في أكثر خلفاء الموحدين. فقد تولى الخلافة أشخاص صغار في السن لم يبلغوا الحلم، مثل يوسف المستنصر⁽⁴⁾، ويحيى بن الناصر⁽⁵⁾ والرشيد ابن المأمون⁽⁶⁾. وقد كان الناصر شديد الصمت للثغ بلسانه⁽⁷⁾، وعطل يحيى شلل في يده اليمنى عن توقيع

(1) البيان المغرب ج 3 ص 469 ويبدو أن اتخاذ القبة الحمراء كان تقليداً للرسول (راجع المن بالإمامة ص 463 ت. رقم 3 ومصادر المحقق في ذلك).

(2) العبر ج 1 ص 483.

(3) المن بالإمامة ص 216-217، 221، 231، الكامل ج 11 ص 291، البيان المغرب ج 3 ص 54-55، روض القرطاس ص 132، نهاية الأرب ص 217، تاريخ الدولتين ص 13 ورواية البيهقي غامضة لا توضح شيئاً (أخبار المهدي ص 121) وأما المراكشي فيختلف مع هذه الروايات ويقول أن النقص لم يتم في حياة عبد المؤمن بل يسعى السيد أبي حفص بن عبد المؤمن بعد وفاة أبيه (المعجب ص 236-237) ويتابعه ابن خلكان والنويري في إحدى رواياتهما (وفيات الأعيان ج 2 ص 404، نهاية الأرب ص 217) ويبدو أن المراكشي وهم في الأمر لأن الوصية تمت ويوسف غائب في الأندلس فلم تجر له بيعة إلا بعد وفاة أبيه (راجع المن بالإمامة ص 231، البيان المغرب ج 3 ص 55).

(4) المعجب ص 323، وفيات الأعيان ج 6 ص 15.

(5) وفيات الأعيان ج 6 ص 15.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 358.

(7) المعجب ص 307.

«الظهائر» حتى استبد بأمره فتى يقال له أبو حماسة⁽¹⁾. وكانت خلافة المنصور موضع طعن من إخوته وعمومته لأشياء بدرت منه في شببته⁽²⁾. وانهمك الناصر بعد العقاب في الملذات⁽³⁾. ولم يخرج المستنصر من حضرته طوال خلافته إلا لزيارة تينملل وكان مولعاً بانتجاع البقر والخيل في رياضه وتوفي من طعنة بقره شرو⁽⁴⁾. أما المرتضى فقد كان ميالاً للدعة والمسالمة ومولعاً بالسماع ليلاً ونهاراً⁽⁵⁾.

وهناك ثلاث إشارات عن محاولة مراعاة الكفاية والصلاح في الخلفاء، فقد روى الزركشي أن الشيخ أبا محمد عبد الواحد الحفصي امتنع في بداية الأمر عن بيعه يوسف المستنصر لصغر سنه، ولكنه عاد وباع بعد مراجعة أبي سعيد عثمان بن جامع له⁽⁶⁾. أما الإشارة الثانية فقد جاءت عن السادة بني عبد المؤمن، فلما توفي الرشيد أراد بعضهم تقديم ولده صغيراً كما قدم أبوه، فقال بعضهم: «قد أعيننا من تقدم الصبيان علينا»، فاختاروا السعيد بن المأمون لكفايته وصلاحه⁽⁷⁾. وأما الإشارة الثالثة فقد جاءت عن أشياخ الموحدين، فلما قتل السعيد قدموا المرتضى لورعه وطهارته⁽⁸⁾، وقد ذكرنا آنفاً أنه لم يكن يتحلى بإحدى الفضيلتين، ولم يحاولوا عزله لما ثبت عجزه.

إذن لم تشهد دولة الموحدين في عهد الحكم الوراثي محاولات جدية لتوخي شروط خاصة فيمن يتولى الخلافة إلا في أول عهد الدولة مع عبد المؤمن، وفي آخرها بعد وفاة الرشيد. وترك عدم مراعاة شروط خاصة في اختيار

(1) البيان المغرب ج 3 ص 320.

(2) المعجب ص 260.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 243، الحلل الموشية ص 135، روض القرطاس ص 160.

(4) وفيات الأعيان ج 6 ص 15، روض القرطاس ص 15.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 404، روض القرطاس ص 173.

(6) تاريخ الدولتين ص 19.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 358.

(8) المصدر ذاته ج 3 ص 390.

الخلفاء قيادة الدولة عرضة لما توفره الصدفة من شخصيات قوية. ومن حسن حظ الدولة لقد تعاقبت شخصيات فذة في بداية العهد مثل يوسف وابنه المنصور والناصر في فترة من خلافته، وبعد ذلك جاءت شخصيات رخوة وضعيفة عجلت بانهايار الدولة، ولم تجد بعد ذلك محاولات التغيير أو الترميم لما جاءت شخصيات قوية مثل المأمون والرشيد والسعيد. وسيفصل هذا في دراسة سلطات الخلفاء.

اختيار الخلفاء:

لقد مرت طريقة اختيار الخلفاء بنوعين من التجربة ففي عصر الازدهار كان اختيار الخلفاء يتم بولاية عهد من الخليفة السابق أما في دور الانحلال فقد استبدت العناصر المتنفذة باختيار الخلفاء غالباً.

كانت تولية الخلفاء من يوسف بن عبد المؤمن إلى يوسف المستنصر خامس الخلفاء الموحدين بعهد من سلف كل منهم⁽¹⁾. وحرص الخلفاء أن يولوا عهدهم لأبنائهم في حياتهم بعد استشارة أشياخ الموحدين والعرب⁽²⁾. ولم تشهد الدولة الموحدية ولاية عهد لأكثر من شخص واحد فتجنب الموحدون المشاكل التي يثيرها مثل هذا النوع من العهد، غير أن الموحدين لم يضعوا نظاماً ثابتاً لولاية العهد. ومنذ أن خلع عبد المؤمن أكبر أبنائه عن عهده فتح ثغرة في نظام ولاية العهد، إذ لم يقر مبدأ وراثة الابن الأكبر كما أن مبدأ الكفاية والصلاح اتخذ مطية لكل طامع من «السادة»، وعقب كل ولاية خليفة جديد يخرج عليه بعض إخوته أو عمومته مدعين عدم كفايته وصلاحه. فلما خلف يوسف بن عبد المؤمن أباه توقف أخواه أبو محمد وأبو سعيد عن بيعته مدة⁽³⁾، ويبدو أن أخاه أبا

(1) راجع المن بالإمامة ص 216-217، 221، 222، 231، المعجب ص 260، 307، رسائل موحدية ص 192، البيان المغرب ج 3 ص 54-55، 140-141، 211، روض القرطاس ص 132، 135.

(2) رسائل موحدية ص 161-162.

(3) المن بالإمامة ص 232، البيان المغرب ج 3 ص 58، روض القرطاس ص 137 وقد وردت الأسماء محرفة في المصدر الأخير.

الحسن لم يكن راضياً أيضاً ولكنه بايع عن كره منه⁽¹⁾. والراجح أن محمداً المخلوع من العهد حاول الثورة عليه فسجن⁽²⁾. ولما استخلف المنصور تلكا إخوته وعمومته عن بيعته لأنهم لا يرونه أهلاً للإمارة فاسترضاهم بالأموال⁽³⁾، لكن بعضهم ظل يرتقب الفرصة التي واتتهم عقب كل خروج لغزو⁽⁴⁾.

ووضح سوء نظام ولاية العهد بعد وفاة يوسف المستنصر (620 / 1223) الذي لم يعقب أو يول عهده لأحد، فدب الخلاف بين بني عبد المؤمن فأراد أبناء المنصور أن يحصروا الخلافة فيهم، فقام العادل بمرسية مطالباً بالخلافة لأن الموحيدين في مراكش بايعوا عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن وهو ليس من ولد المنصور ولا عم المستنصر⁽⁵⁾. وخرج على الواثق أبي دبوس آخر خلفاء الموحيدين السيد عبد العزيز بن الخليفة السعيد لأن أبا دبوس ليس من بني المنصور⁽⁶⁾. وثار الخلاف بين أبناء المنصور وطالب أبناء الناصر بالخلافة لأن الأخ أولى من العم وقد كان هذا الرأي أساس حجة يحيى بن الناصر لما نافس المأمون في الخلافة⁽⁷⁾.

وكان من آثار هذا النزاع أن تعدد الخلفاء في الفترة من 620 إلى 633 / 1223-1236 وقام غير خليفة في وقت واحد. فزاحم العادل عمه عبد الواحد، ونافس أبو محمد عبد الله البياسي العادل⁽⁸⁾، ومع المأمون قام خليفتان هما يحيى ابن الناصر وأبو موسى ابن المنصور، وزاحم يحيى بن الناصر الرشيد أربعة

(1) المن بالإمامة ص 238-239.

(2) أخبار المهدي ص 121.

(3) المعجب ص 260.

(4) المصدر ذاته ص 278، 280-281، البيان المغرب ج 3 ص 171-173، روض القرطاس ص 143.

(5) المصدر الأخير ص 162.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 459-460.

(7) المصدر ذاته ج 3 ص 263.

(8) المصدر ذاته ج 3 ص 249، العبر ج 6 ص 527.

أعوام⁽¹⁾. وعطلوا الجهاد الذي كان شعار الدولة في عصر ازدهارها، بل استعان كثير منهم بالنصارى في إسبانيا لتدعيم مركزهم⁽²⁾.

ولعل أخطر أثر لهذا الصراع على العرش هو ما أفسحه من مجال لعناصر الدولة المتعددة للتسلط والاستبداد بمقدرات الدولة، فأصبح اختيار الخلفاء في فترة تعددهم بيد أشياخ الموحيدين والعرب. فولّوا الخلافة من أرادوا وخلعوا من كرهوا، وقتلوا من خشوا. ولقد كانت بيعة عبد الواحد بن يوسف برأيهم، ثم نقموا عليه فخلعوه ثم قتلوه وبايعوا منافسه العادل، وأدخلوه مراكش⁽³⁾، ونقم الأشياخ من الموحيدين على العادل فقتله عرب الخلط⁽⁴⁾، فبايع أشياخ الموحيدين أخاه المأمون، ولكنهم خافوا أن ينتقم لعمه وأخيه، فحولوا بيعتهم لفتى صغير هو يحيى بن الناصر⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من محاولات المأمون وخلفائه لتقليم أظافر هؤلاء الأشياخ فلم يستقر لخليفة قرار إلا برضاهم، وقد كان هذا هو حال العادل والمأمون والرشيد والواثق أبي دبوس⁽⁶⁾.

وأغرت سيطرة أشياخ الموحيدين والعرب عناصر أخرى بالتدخل في تعيين الخلفاء وقد تمت بيعة الرشيد عقب وفاة أبيه بسعي أمه الرومية وقواد الروم⁽⁷⁾.

ولما توفي الرشيد حاول بنو عبد المؤمن أن يحصروا اختيار الخليفة في

(1) البيان المغرب ج 3 ص 276، 329، روض القرطاس ص 166، 169، العبر ج 6 ص 531.

وقد أخطأ ابن خلكان وجعل وفاة يحيى في أيام المأمون (وفيات الأعيان ج 6 ص 16).

(2) البيان المغرب ج 3 ص 249، 264، روض القرطاس ص 167، العبر ج 6 ص 527، الإحاطة ج 1 ص 419.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 247، روض القرطاس ص 162-163.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 252.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 253، روض القرطاس ص 167.

(6) راجع البيان المغرب ج 3 ص 247، 254-255، 305، روض القرطاس ص 164،

166-167، العبر ج 6 ص 533.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 282، روض القرطاس ص 170، الإحاطة ج 1 ص 425.

أسرتهم دون تدخل غيرهم ولكن أحد الأشياخ هو الذي فرض عليهم الخليفة الجديد، فلم يسع «السادة» إلا الموافقة طوعاً وكرهاً⁽¹⁾. ولما قتل السعيد واصل الأشياخ استبدادهم في تعيين الخلفاء فولّوا المرتضى⁽²⁾.

وهكذا بدأت دولة الموحدين وتعيين الخليفة كان برأي أشياخ الموحدين، ولكن براعة عبد المؤمن السياسية وقوة شخصيته مكنته من تحويل الخلافة إلى ملك وراثي في بنيّه، وقد واثته الظروف التي استجدت بعد قيام الدولة واتساع رقعتها ودخول عناصر كثيرة فيها، فخشي السابقون من الموحدين غلبة العناصر الجديدة، فسالموا عبد المؤمن، وسمعوا له وأطاعوا، ولما سنحت الفرصة بتدخلهم من جراء نزاعات بني عبد المؤمن على السلطة فرضوا إرادتهم في تولية من أرادوا فكان الاختيار بأيديهم في عصر الانحلال.

نظام البيعة:

اتبع الموحدون تقليداً بدأ مع عبد المؤمن فبايعوا خلفاءهم بيعتين: خاصة وعامة. واستمر هذا التقليد في عهدى الازدهار والانحلال. فقد كان ولي العهد في طور الازدهار بحاجة لكتمان الوفاة حتى يستوثق من تأييد أكابر السادة والأشياخ، ومتى نال تأييدهم بايعوه بيعة خاصة مختصرة، ثم تعلن الوفاة وتتخذ البيعة العامة⁽³⁾. وفي دور الانحلال كانت العناصر المستبدة بالأمر بحاجة لذلك الكتمان ريثما تتفق على خليفة جديدة، ثم تعلن الوفاة وتسمح بالبيعة العامة، وهذا ما تم عقب كل اختيار لخلفاء تلك الفترة. ولهذا لم يكن للبيعة الخاصة مكان معين أو وقت محدد، فحيثما كانت الوفاة كانت البيعة الخاصة، فقد بويع يوسف في سلا، وبويع المنصور في الطريق من شتيرين إلى إشبيلية في أوبة الجيش من غزوته، وبويع الرشيد في وادي أم الربيع⁽⁴⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 358-359، العبر ج 6 ص 538.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 389-390، روض القرطاس ص 172.

(3) المعجب ص 363، 326، الكامل ج 11 ص 291، 292، البيان المغرب ج 3 ص 140،

141، 211، 282، روض القرطاس ص 142، نهاية الأرب ص 217.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 58، 141، 282.

أما البيعة العامة فقد كانت تستوعب كل من حضرها. ويأذن الوزير وكبير القراية وكبير أشياخ الموحدين إلى الناس، فيتوالى الموحدون على طبقاتهم: السادة فأشياخ الموحدين فأشياخ العرب فأعيان الوفود فعامّة قبائل الموحدين ثم عامة الناس من القبائل الأخرى على ترتيب أشياخهم وأعيانهم، ويعطون صفقة أيديهم للخليفة فرداً فرداً. ولهذا كانت البيعة تستمر أياماً⁽¹⁾. وفي أثناء المبايعة يقرأ كبير الكتاب نص البيعة لكل جماعة⁽²⁾. وقد اختلفت كلمات ذلك النص باختلاف الكتاب، غير أن كل نص وصلنا اشتمل على عبارات محددة وأكد على معاني معينة من أن المبايع يبايع الخليفة على ما بويع عليه الإمام المعصوم والمهدي المعلوم وخلفاؤه الأئمة أمراء المؤمنين من الإيمان والأمانة والعدل والعبادة والسمع والطاعة في المنشط والمكره⁽³⁾. وقد أسقط اسم المهدي من بيعة الرشيد لأن أباه كان قد أسقط رسوم المهديّة⁽⁴⁾. والإصرار على المبايعة مصافحة بالأيدي ربما كان اقتداء بعمل الخلفاء الراشدين. وقد كان متمشياً مع التقاليد القبلية.

ولم يكن للبيعة العامة مكان محدد، فقد بويع يوسف والرشيد في دار الخليفة في مراکش⁽⁵⁾، وبويع المنصور بإشبيلية⁽⁶⁾، وحرص خلفاء دور الانحلال على البيعة في جامع المنصور تبركاً⁽⁷⁾.

وعلق خلفاء طور الازدهار على بيعة الولايات أهمية خاصة وعدّوها كملاً لبيعتهم وتاماً لها⁽⁸⁾، وعظموا تلك المناسبة، وأنعموا على الناس بالإحسان

(1) رسائل موحديّة ص 162-163، المعجب 326، البيان المغرب، ج 3 ص 211.

(2) المعجب ص 326.

(3) رسائل موحديّة ص 162، المن بالإمامة ص 341، 343، المعجب ص 326.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 287-288.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 59، 285.

(6) المصدر ذاته ص 142.

(7) روض القرطاس ص 165، 167، 173، 174.

(8) رسائل موحديّة ص 163، البيان المغرب ج 3 ص 212.

الوفير والإنعام الجزيل⁽¹⁾، وعفوا عن المسجونين، وغفروا للعمال الخائنين⁽²⁾ إيداناً ببداية عهد جديد.

وكان الوالي في كل ولاية يأخذ بيعة أهلها حاضريهم وباديهم بعد أن يقرأ خطاب البيعة في منابر⁽³⁾، ثم يأخذ خطوط المبايعين إشهاداً على أنفسهم ويبعث ببيعتهم ممهورة بخطوطهم مع وفد من أعيان الولاية إلى الحضرة⁽⁴⁾. ونتيجة لهذه البيعة المؤكدة بصفقة الأيدي الموثقة بخطوط المبايعين كان يصعب خلع خليفة حتى في طور الانحلال إلا إذا أشهد على خلع نفسه بحضرة القاضي والفقهاء والأشياخ⁽⁵⁾، وقد كانت الخطوط هي حجة المأمون في قتل أشياخ الموحدين الذين نكثوا في بيعتهم له⁽⁶⁾.

ولم تكتسب بيعة الولايات في دور الانحلال تلك الأهمية التي كانت لها في العهد الأول إذ قام كثير من «السادة» الولاة بادعاء الخلافة فعلق كل مدع أهمية كبرى على بيعة العاصمة وحرص كل طالب خلافة على نيلها بشتى السبل⁽⁷⁾.

وكان خلفاء عصر الازدهار يجددون بيعتهم في كثير من المناسبات مثل الاحتفال للخروج في غزو أو قبيل بداية معركة⁽⁸⁾، أو مقتل نائر على أمرهم

(1) المن بالإمامة ص 353، الكامل ج 12 ص 146، البيان المغرب ج 3 ص 75، 138، 142، 212، روض القرطاس ص 143، نهاية الأرب ص 229.

(2) المن بالإمامة ص 49، 149، 433، 495، البيان المغرب ج 3 ص 91.

(3) المن بالإمامة ص 339، البيان المغرب ج 3 ص 73، روض القرطاس ص 167.

(4) المن بالإمامة ص 342، 344، البيان المغرب ج 3 ص 287، الحلل الموشية ص 111، 122، روض القرطاس ص 163، تاريخ الدولتين ص 9.

(5) روض القرطاس ص 163.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 265، الإحاطة ج 1 ص 419.

(7) راجع البيان المغرب ج 3 ص 248-249، 255، 264، 284-285، روض القرطاس ص 162، 164، 166-167.

(8) المن بالإمامة ص 49، 149، 433، البيان المغرب ج 3 ص 91.

العزیز⁽⁹⁾، أو في احتفال بعيد⁽²⁾. غير أن مظاهر الفرحة بالبيعة من إحسان وعفو وتجديد توقفت في عصر الانحلال إذ لم يجمع الناس على خليفة واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن بيعة ولاية العهد لم تختلف عن إجراءات البيعة العامة للخليفة الجديد⁽³⁾.

سلطات الخليفة:

من دراسة نظرة الموحدين للخلافة تبين ان خلفاء الموحدين اعتبروا أنفسهم خلفاء المهدي والأئمة الوارثين لسلطاته فهل طابق الواقع تلك النظرة؟

لما تولى عبد المؤمن الخلافة لم يكن مطلق التصرف، فقد قيدته تنظيمات الموحدين الحزبية، فعمل على تغييرها وتبديلها حتى أصبح مطلق اليد، وتوَّج فضاله ذلك بإعلان الحكم الوراثي، ومنذ ذلك الحين كان الخليفة الإمام هو السلطة العليا في شؤون الدين والدنيا، فباشر الخليفة الأمور بنفسه، واستمر هذا الحال مع خلفائه في عصر الازدهار⁽⁴⁾. فالخليفة هو الذي يسبر غور المفهومات الدينية ويجتهد في المسائل المستجدة، ويبعث ذلك كله في رسائل إلى الولايات آمراً باتباع تعاليمه، حاضماً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مذكراً بحق الله على عباده⁽⁵⁾. وكان خلفاء هذه الفترة يجالسون طلبة الحضر ويذاكرونهم في قضايا الدين ويلقون عليهم العلم بأنفسهم، ويصنفون لهم الكتب، أو تصنف

(1) المن بالإمامة ص 525.

(2) المصدر ذاته ص 457، 511.

(3) مثلاً قابل بيعة ولاية عهد محمد بن عبد المؤمن (رسائل موحدية ص 57-60) مع ما أوردها هنا عن البيعة العامة.

(4) راجع المعجب ص 207، 266، 285، البيان المغرب ج 3 ص 140-141، 218، روض القرطاس ص 135.

(5) أنظر مثلاً رسالتي عبد المؤمن ويوسف في هذا الشأن في نظم الجمان ص 150-167 والمن بالإمامة ص 302-307 وعن المنصور البيان ج 3 ص 143-144. وقد زوي أن المنصور أرسل إلى الولايات يأمر بقراءة البسملة في أول الفاتحة (وفيات الأعيان ج 6 ص 4).